مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الرابع
March 2022 مارس

معوقات ومشاكل تطبيق منتجات الصيرفة الاسلامية في المصارف الليبية

(دراسة تطبيقية على المصارف والنوافذ الاسلامية في ليبيا)

أ.د. مصطفى ساسي فتوحة[1] ا. صالح أبوعجيلة صالح الزواغي[2] د. نادية ميلاد الماقوري[3]
جامعة صبراتة[1-2-3]
Email:eftuham@yahoo.com[1] Email:Salah232015@gmail.com[2] Email: nadia.melad2015@gmail.com[3]

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات ومشاكل تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في المصارف بليبيا، من وجهة نظر موظفي إدارة الصيرفة الإسلامية بمصرف اليقين، والنوران، والمصرف الليبي الاسلامي، ولتحقيق ذلك تم اختيار المصرف الرئيسي للمصارف المذكورة بطرابلس، كدراسة حالة حيث تم الاعتماد على مجموعة من الاستبانات تم توزيعها لجمع بيانات الدراسة، ومن خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود بعض المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف حائلاً دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة توفير الكوادر المصرفية المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، والرفع من مستوى الفقه الشرعي لدي العاملين بالمصرف، والاهتمام بالتوعية الثقافية بمنتجات الصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين مع المصرف من خلال الدورات والمؤتمرات المتخصصة في هذا المجال، والرفع من كفاءة الإداريين التنفيذيين في مجال الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles and problems of applying Islamic banking products in banks in Libya، from the point of view of the employees of the Islamic Banking Department of the aforementioned bank، and to achieve this، a set of questionnaires were distributed at the bank's headquarters as a case study where a single was distributed، and the questionnaire list was used as a means of collecting The data and the descriptive method for analyzing the answers of the participants in the study، and through the analysis of the data، the study reached results، the most important of which is the presence of some internal and external obstacles that hinder the application of Islamic banking products in Libyan banks، and accordingly the study recommended the necessity of providing banking cadres specialized in the field of Islamic banking، and raising the level of The legal jurisprudence of the bank's employees، and paying attention to cultural awareness of Islamic banking products for those dealing with the bank through specialized courses and conferences in this field، and raising the efficiency of executive administrators in the field of Islamic banking.

اولا: الإطار العام للدراسة:

1- المقدمة:

أصبحت المصارف الإسلامية البعيدة عن الفوائد الربوية المحرمة حقيقة اقتصادية عالمية، خاضعة للدراسة والتقويم والبحث عن سبل تنفيذها من قبل الكتاب والباحثين الاقتصاديين، لما لها من دور إيجابي في تلبية احتياجات الدول والافراد على الصعيد العالمي.

حيث تم الاعتراف بإيجابية هذه المصارف في علاج مشكلات العصر الاقتصادية خاصة بعد الازمة المالية التي اطاحت بنظم المصارف التقليدية.

وقد جاءت فكرة إنشاء مصارف إسلامية نتيجة لنداءات ودعوات الملايين من المسلمين في الوطن العربي وخارجه، الذين يجدون حرجاً شرعياً في التعامل مع المصارف التجارية التي تستخدم عنصر الفائدة (حسين، 2011، ص98).

واصبحت الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية أكثر تنوعاً من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة اذ تعددت مفاهيم انشطتها الائتمانية: المشاركة، والمرابحة، والمضاربة الى مفهوم جديد في التعاملات الائتمانية المصرفية عبر الغاء اليتها التقليدية وهي سعر الفائدة (بوحيضر، 2012).

وتعد المصارف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي في الدول التي تعمل فيها، وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنةً بتجربة المصارف التجارية ولشدة المصاعب التي واجهت المصارف الإسلامية فقد استطاعت هذه المصارف أن تحقق تطوراً ونجاحاً سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وباعتبار أن المصارف الإسلامية أخذت على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والسير على هديها فإن الناس يتوقعون منها الكثير في معالجة مشاكلهم الاقتصادية ومواجهة متطلبات الحياة الأساسية (حسين، 2011، ص95).

وتمثل المصارف الاسلامية احدى مكونات الجهاز المصرفي في الدولة فينظمها قانون الدولة ويشرف عليها المصرف المركزي، ونظراً للقيمة المميزة لهذه المصارف سواءً من حيث طبيعتها وسماتها التي تميزها عن المصارف التقليدية او من حيث نوعية العلاقة بينها وبين المتعاملين معها فلا بد من تنظيم تلك العلاقة، ولا بد من خضوعها للقوانين والقواعد التي تطبق

على المصارف التقليدية بالرغم من خصوصية المصارف الاسلامية التي تتم معاملاتها وفق احكام وقواعد الشريعة الاسلامية، وهذا بدوره يؤدي الى ظهور مشاكل في العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الاسلامية. بحكم خضوعها لرقابة المصرف المركزي وعليها الالتزام بالقواعد والقرارات التي يقرها (عبدالرحمن ، 2014، ص 351).

وبالرغم من دور منتجات الصيرفة الاسلامية في البناء والتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، إلا أنها مازالت تعمل دون لوائح وقوانين وتشريعات وضوابط خاصة وواضحة وشاملة لجميع جوانبها.

وبالتالي فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الاسلامية من خلال دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمصارف الاسلامية بالإضافة إلى دراسة اللوائح والقوانين الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص عمل النوافذ والمصارف الاسلامية.

مشكلة الدراسة:

تمثل المصارف الاسلامية احدى مكونات الجهاز المصرفي في الدولة، وبرغم الدور الذي قدمته هذه المصارف في شتى المجالات وتحقيق اهداف التنمية وتحقيق رغبات الملايين من المسلمين الذين يجدون حرجاً من التعاملات المصرفية الربوية، وبرغم الانتشار الهائل لهذه المصارف على الصعيد الدولي، إلا إن هناك مجموعة من المشاكل التي ظهرت عائقاً أمام تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية. فصدور قرار المؤتمر الوطني العام رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، وفرض على المصارف الليبية التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية، ونظراً لعدم جاهزية المصارف الليبية لهذا التحول، وتطبيق القرار مباشرة، فتعثرت المصارف في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية (تواتي، 2021، ص40).

كما إن الملاحظ أن هذه المصارف حتى منتصف عام 2020م لم تتجه للصيرفة الإسلامية بالشكل المطلوب، الذي أوضحه القانون رقم (46) لعام 2012م، ولكن أغلب المصارف التجارية الليبية اقتصرت على فتح نوافذ إسلامية فقط، أو فروع إسلامية، باستثناء بعض المصارف التي ام تتجه للصيرفة الإسلامية من الأساس (العبيدي، الدرباق، 2021، ص10).

إن حداثة التجربة الليبية في مجال الصيرفة الإسلامية يضع عدة محاور للبحاث والكتّاب بشأن البحث عن سبل تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية بالشكل الصحيح، والبحث عن المشاكل والعوائق التي تحول دون ذلك، وعليه فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على هذه المشاكل للمساعدة في تطبيق المنتجات الاسلامية وإنشاء المصارف الاسلامية على اسس سليمة من خلال الاجابة على سؤال الدراسة التالي:

– ماهي المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

– معرفة معوقات ومشاكل البيئة الداخلية للمصارف الاسلامية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

– معرفة معوقات ومشاكل البيئة الخارجية للمصارف الاسلامية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

– التعرف على القوانين واللوائح الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والتي تمثل عائقاً أمام تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

4. فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرض الرئيسي الاول– توجد معوقات ومشاكل في البيئة الداخلية للمصارف الاسلامية تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

الفرض الرئيسي الثاني– توجد معوقات ومشاكل في البيئة الخارجية للمصارف الاسلامية تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية.

5. منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الادبيات المتعلقة بموضوع الصيرفة الاسلامية من حيث معوقات ومشاكل منتجات الصيرفة الاسلامية وإمكانية تطبيقها، حيث اعتمد الباحثون على البيانات الاولية من خلال (35) استبانة تم توزيعها على المبحوثين للوقوف على هذه المعوقات، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS وكذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية كالتقارير والكتب والدوريات والأوراق العلمية والعملية ذات الصلة.

6. مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على موظفين المصارف الإسلامية بالمتمثلة في مصرف اليقين ومصرف الليبي الإسلامي ومصرف النوران اما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عرضية من العاملين بهذه المصارف. والبالغة 35 موظف لمعرفة وجهة نظرهم عن موضوع الدراسة.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمثل مكان الدراسة في الإدارة العامة لمصرف اليقين والإدارة العامة لمصرف الليبي الإسلامي والإدارة العامة لمصرف النوران الواقعين في مدينة طرابلس.

أما الحدود الزمنية: كانت فترة إعداد الدراسة خلال سنة 2021-8.

8- مصطلحات الدراسة:

- الصيرفة الإسلامية. - منتجات الصيرفة الإسلامية.

9. الدراسات السابقة:

- الصادق & احمد (2015):

تهدف هذه الدراسة تحليل مؤشرات نجاح التجربة الماليزية والبحث عن الإجراءات التي مكنت من نجاح التجربة الماليزية للاستفادة من عوامل نجاح التجربة الماليزية خاصة في ظل التغيرات التي أصبحت تشهدها البيئة المالية العالمية من تحولات وتطورات انعكست على القطاع المصرفي الإسلامي. و اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة نجد ان المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، فيتعلق الأول منه بالإطار القانوني اللاّزم لنجاح المصارف الإسلامية، فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية كقانون خدمات المالية الإسلامية 2013، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للصيرفة الإسلامية وأهمّها المؤسسات التعليمية الداعمة ومكاتب المحاماة لصياغة العقود الشرعية ومكاتب الوساطة ومؤسسات التحكيم وتدريب القضاة على خصوصية المالية الإسلامية وهو الأمر الذي مكنها بان تكون من بين الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

- العجلوني (2009):

تناولت هذه الدراسة بالتعرف على قدرة المصارف الإسلامية الأردنية الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية، وخواصها الإسلامية في ظل العولمة والتحرير الماليين. لذا تهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى استعداد المصارف الإسلامية الأردنية لمواجهة التحديات المستقبلية الناتجة عن العولمة المالية، حتى تستطيع هذه المصارف مجابهة تحدياتها، بالاستفادة من مزاياها وتجنب التهديدات والمخاطر الناجمة عنها. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تتمثل في ستقلل العولمة المالية من المقدرة الإجمالية للمصارف الإسلامية على منافسة المصارف التقليدية، وكذلك الاثار السلبية الناجمة عن اضطرابات الأسواق المالية، تمثل من اهم تهديدات التي تواجه المصارف الاسلامية.

دراسة (الصقع & النائبة، 2014):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، تعزى الاختلاف للمصرف أو التخصص أو سنوات الخبرة، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية، وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس. وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، منها المعوقات الشخصية والاجتماعية والمعوقات الإدارية والفنية ومنها المعوقات الشرعية والتشريعية وقد اوصت الدراسة بضرورة توفير أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات، وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة مالياً وشرعياً.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة نماذج عربية وإسلامية لمعرفة مدى نجاح الصيرفة فيها، وسبل التطبيق المماثل للمصارف الناجحة، بينما تناولت دراسة الصقع والنائبة المصارف الليبية التقليدية ومدى تحقيق هدف الصيرفة الإسلامية من خلال الفروع التي تم فتحها في هذه المصارف، إذا إن هذه المصارف لم تتجه الاتجاه التام إلى تطبيق الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن عدم تطبيق بعض المصارف الصيرفة أصلاً[1] بينما تناولت هذه الدراسة المعوقات والمشاكل الناتجة عن تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية في المصارف المؤسسة اصلاً لتطبيق الصيرفة الإسلامية، بخلاف التقليدية، التي تم دمج النظام المصرفي التقليدي مع الإسلامي، الامر الذي يساعد على دراسة المنتجات الإسلامية بعيداً عن الإدارات التقليدية السابقة، والحصول على نتائج خاصة بالتطبيق الحقيق.

ثانياً: الإطار النظري:

تمهيد:

برزت المصارف الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث مثلت ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية، وذلك عندما أدرك المسلمون قصور النظام المصرفي الغربي عن ملائمة معتقداتهم الدينية إضافة إلى وعيهم لأهمية استغلال ثرواتهم من قبل مؤسسات مالية تنطلق من عقيدة الأمة وثقافتها بدل الركون إلى المصارف والمؤسسات المالية التي تتبنى النظام القائم على الفائدة المصرفية المحرمة شرعاً. وفي ليبيا صدر منشور مصرف ليبيا المركزي ا.ر .م. نرقم(9) لسنة 2009 بشأن منح الاذن للمصارف التجارية للبدء في تطوير وتقديم منتجات إسلامية من خلال نوافذ او فروع يتم تخصيصها لهذا الغرض، كم اصدر المنشور رقم (9) لسنة 2010 بشأن أسس وضوابط تقديم المنتجات الإسلامية البديل المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية. وفي سنة 2012 صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (3) بتكوين لجنة استشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية، وكان من أعمالها صدور القانون رقم (46) لسنة 2102 م المعدل لقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 بما يتوافق مع

- راجع: نتائج مؤتمر الخدمات الإسلامية الرابع/ الاكاديمية الليبية، كلية العلوم المالية والإدارية التطبيقية طرابلس، 12- 13-2021.

التحول للصيرفة الإسلامية. وقد وضعت اللجنة الاستشارية خارطة طريق للتحول للصيرفة الإسلامية. وقد أصدر المؤتمر الوطني العام في 2013/1/7 قانون بشأن تحريم المعاملات الربوية وبدء سريان هذا القانون على معاملات الأشخاص الطبيعيين من تاريخ صدوره بينما يسري على الاشخاص الاعتبارية من 2015/1/1. (حسين ، 2018) .

مفهوم المصارف الإسلامية:

جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغًا هاماً في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة (الربا). وتعرّيف المصارف الإسلامية بانها تلك المصارف التي تلتزم بالضوابط الشرعية في مختلف أنشطتها وترتكز على قاعدة المشاركة في الأرباح أو الخسائر. حيث عرّفت المادة 15 من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الصادرة عام 1977 "بتلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاء".(عياشي ، 2018 ، ص 27)

كما يمكن تعريف المصارف الاسلامية بانها "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها بشكل فعال يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة الإسلامية ويعمل على تنمية اقتصادياتها"**(منصوري، 201، ص 184)**

النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية:

إن عملية فتح نوافذ وفروع إسلامية في المصارف التقليدية تعتبر نتاجا ًلنمو واتساع حجم سوق الصيرفة الإسلامية وتعتبر أداة لتغطية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية من جهة أخرى، كما تعتبر اداة لمعالجة القصور التي يشوب العمليات التي تقوم بها المصارف التقليدية في تقديمالخدماتالمصرفيةالإسلاميةجنباًإلىجنبمعالخدماتالمصرفيةالتقليدية، ويقصد بالنوافذ الإسلامية فتح جزء أو قسم في المصرف التقليدي يهتم بالعمليات المالية الإسلامية، وفقاً للشريعة الإسلامية.

اما الفروع الاسلامية فيقصد بانها كيان مالي مملوك لمصرف تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة، ولديه هيئة رقابة شرعية وتراقب أعماله (عياشي، 2018 ، ص39- 40)

وتهدف النوافذ والفروع الإسلامية إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي، حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع البنوك الإسلامية.

المنتجات المالية الإسلامية:

يمكن تعريف المنتجات المالية الإسلامية بأنها الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها، وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسات المالية، وتقدم في المقابل خدمة على شكل عين أو منفعة للعملاء، أي أن المنتجات المالية الإسلامية هي خدمات تقدمها المصارف للحصول على عائد، وتأتي هذه الخدمات على شكل عقود متعددة الاشكال(عوامري، 2018، ص440)، يمكن بيان أنواعها فيما يلي:

1- أنواع منتجات الصيرفة الإسلامية:

تعددت منتجات الصيرفة الإسلامية، ويمكن تقسيمها كالتالي:

- المضاربة: هي اتفاق بين طرفين أحدهما المصرف يقدم المال ويسمى (رب المال) والآخر المضارب يقدم جهده ويتم تقسيم الربح بينهما حسب ما هو متفق عليه.(نعمة و نجم، 2010)، وفي حالة وجود خسارة يتحملها رب المال إلا في حالة وجود تقصير أو إهمال من المضارب هنا يتحمل الخسارة بقدرها، وتتميز المضاربة بتحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج، والكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، والعدالة في توزيع العائد، وأخيراً زيادة الاستثمار وفرص التشغيل. (نصر الله، 2017).
- الاستصناع: هو اتفاق بين أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة وبين المصرف على أن يتم قيام أصحاب الحرف بتصنيع أدوات وآلات محددة المواصفات، بأثمان متفق عليها مسبقاً أو على أقساط، لمساعدة الحرفيين في شراء مستلزماتهم من مواد الخام ثم تسليمها للمصرف لبيعها بمعرفته. (الرفيعي وآخرون، 2012)
- المرابحة: تعرف المرابحة بأنها عقد يلتزم المصرف من خلاله بتنفيذ طلب العميل بشراء سلعة في مقابل التزام العميل بتنفيذ وعده للمصرف بشراء السلعة التي طلبها من المصرف بسعر التكلفة (ثمن الشراء+ مصاريف الجمرك+ مصاريف النقل وغيرها) مضافاً إليه زيادة معلومة للعميل والتي تمثل هامش الربح.

- والمرابحة نوعان: إما مرابحة عادية يقوم فيها البنك بشراء السلعة دون الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ويتم بيعها بثمن يزيد عن ثمن الشراء، والمرابحة للأمر بالشراء والتي يقوم فيها المصرف بشراء السلعة بناء على وعد بالشراء من العميل مع الاتفاق على موصفات معينة، ثم يعيد بيعها بهامش ربح ثابت مسبقاً وفق البيع بالتقسيط.
- وحتى تكون المرابحة مطابقة للشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون عملية الشراء وإعادة البيع حقيقية وليست وهمية، وأن يكون المبلغ العائد وهامش ربح المصرف معروف ومتفق عليه من الطرفين، مع عدم تمويل المواد المحرمة شرعاً (عوماري، 2018، 441).
- مشروع قائم، ويتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق بينهما، أما الخسائر فتكون حسب نسبة رأس المال، وقد المشاركة: هي اتفاق بين المصرف والطرف الآخر (المتعامل) للاشتراك في رأس المال لإنشاء أو تطوير تكون المشاركة دائمة أو متناقصة. (أبو محيميد، 2008)
- السلم: وهو عكس البيع المؤجل، فهو عبارة عن عقد بين طرفين يتم فيه تأجيل تسليم المبيع وتعجيل تسليم الثمن، على أن يتم تسليم السلعة في تاريخ مستقبلي.(مشتهي، 2011).
- الإجارة: هو عقد بين طرفين بين المؤجر (المصرف) والمستأجر، يتم فيه نقل الانتفاع لموجود ثابت من الطرف الأول إلى الطرف الثاني مقابل اجر معين خلال فترة محددة وهذا مايسمى بالتأجير التشغيلي، أما التأجير المنتهي بالتمليك فهو عقد تمليك قانوني للموجود إلى المستأجر عند انتهاء لإجارة إما عن طريق البيع أو الهبة. (محمد، 2018)

معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الاسلامية في المصارف:

مع الممارسة العملية لتطبيق المنتجات الإسلامية ظهرت العديد من العوائق والمشاكل التي تحول دون تطبيق المنتجات بالشكل الصحيح والموافق للشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص هذه العوائق في مجموع النقاط التالية:

أولا: معوقات البيئة الداخلية:

1- ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية، لاسيما المتعلق بالمعاملات الشرعية. وعدم وجود عاملين مؤهلين ومتخصصين في الجانبين الشرعي والمصرفي معا بشكل كاف. (العليات، 2006) .

2- عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها في المصارف الإسلامية. لذا عدم التزام بعضها بتطبيق الإجراءات الشرعية الصحيحة عند تقديم خدماتها، ووجود عقود غير المنضبطة شرعاً، ساهم في عدم وضوح فكرة المصارف الإسلامية (هارون واخرون، 2016) .

3- ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية.

4- ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.

5- المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة في العمل المصرفي.

6-الأعباء المالية الملقاة على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، لأن أنشطة هذه المصارف والمؤسسات تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تُعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعدّ كبيرة جداً مقارنة بما عليها لحال في المصارف الإسلامية التي تُمارس عملها على أُسس شرعية صحيحة. لذا تعد مخاطر السيولة من صعوبات الحصول على نقد بتكلفة معقولة إمّا بالاقتراض أو ببيع الأصول، ومخاطر السيولة التي تنشأ عن هذين المصدرين حرجة ومهمة للمصارف الإسلامية، وكما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلّا بقيمتها الاسمية، ولهذا فلا يتوفر المصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين (عياشي، 2018، ص 37).

اولا: معوقات البيئة الخارجية:

وتتمثل المعوقات الخارجية في البيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات الإسلامية ومنها ما يلي:

1- عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي، فمعظم النظم الاقتصادية والمالية بعيدة كل البعد عن أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتفق مع طبيعة معاملات المصارف الإسلامية وأنشطتها، فمعظم المصارف المركزية لا تراعي اختلاف بيئة البنوك التقليدية عن التي ينبغي أن تعمل فيها المصارف الإسلامية.

2- اختلاف الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في حكم النشاط المصرفي الواحد.

3 – انعدام السوق المالي الإسلامي، وضعف التعاون الإسلامي بشكل عام. ويعرف السوق المالي بشكل عام بأنه: (المكان أو الجو الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب على السيولة النقدية بنوعيها: النقدي البحت، والأوراق المالية المختلفة وتعتبر الأسواق المالية الوسيلة لنقل هذه السيولة من المدخرين إلى المستثمرين ورجال الاعمال (العليات، 2006).

3-مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، تتمثل المخاطر القانونية في عدم كفاية الحماية القانونية والتي تعد هذه المشكلة من أهم وأخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور المصارف الاسلامية، وتحقيق أهدافها (عياشي، 2018).

4- سلوك بعض المتعاملين السيئ، فبعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتجنب المعاملات الربوية مع المصارف التقليدية، بل محض بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة، فصيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة لا تعد وبالنسبة لهم وسيلة للتمويل وليس تنوعاً من أنواع التجارة والبيوع، وهو ما يدفعهم إلى التحايل على الإجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقية متجاهلين الجوانب الشرعية في المعاملة التي يقوم بها المصرف، فتكون صورة المعاملة في حقيقتها صورية.

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

يتضمن هذا الجزء الدراسة الميدانية لمعوقات ومشاكل تطبيق منتجات الصيرفة الاسلامية في المصارف الليبية، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المتعلقة بذلك.

1- **الهدف من الدراسة الميدانية:** تهدف الدراسة إلى بيان معوقات ومشاكل تطبيق منتجات الصيرفة الاسلامية في المصارف الليبية، واختبار الفروض واستخلاص النتائج.

2- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي مصرف اليقين، والنوران، والمصرف الليبي الإسلامي، واستهداف عينة قصدية منهم، لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، بلغ عددهم: (42) تم الحصول على (42) استبانة صالحة للتحليل.

مصرف اليقين: أسس مصرف اليقين وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، ووفقاً للقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف، ولقد قيد المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة، وبدأ مباشرة اعماله المصرفية وفقاً لإذن المزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، ويبلغ رأس مال المصرف التأسيسي والمصرح به وفق التشريعات النافذة قيمة قدرها مائتان وخمسون مليون دينار ليبي، بقيمة مائة دينار للسهم الواحد، فيما بلغ رأس المال المدفوع قيمة قدرها مائة مليون دينار ليبي، وبهيكل ملكية بنسبة 71% من الأسهم تعود ملكيتها للأفراد المواطنين، بينما ما نسبته 29% تعود ملكيتها لعدد من الشركات المحلية من القطاع الخاص.

مصرف النوران: حصل المصرف على إذن مزاولة النشاط سنة 2008 في شكل شركة مساهمة ليبية برأس مال وقدره 600 مليون دينار ليبي مناصفة بين المصرف الليبي الخارجي وجهاز قطر للاستثمار الذي تنازل لاحقاً إلى قطر القابضة، منطلقاً من فكرة أن الإدارة السليمة والبيئة الرقابية الفاعلة شرطان أساسيان لقيام نظام مصرفي سليم ومطلبان ضروريان لتحقيق مستهدفات القطاع المصرفي وتطوير أداءه.

المصرف الليبي الإسلامي: وهو مؤسسة مالية إسلامية تقوم بمزاولة الأنشطة المصرفية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والتشريعات النافذة، ويمارس أعماله على أساس الوساطة المالية والاستثمارية في مجال قبول أموال المودعين وتوظيف الأموال في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار على شكل مشاركات أو مضاربات، ويخضع المصرف لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012م بشأن تعديل ذات القانون وإضافة فصل للصيرفة الإسلامية واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما تسري عليه أحكام القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري وأحكام القانون المدني.

3- أسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتفسير أهم المتغيرات المرتبطة بمعوقات ومشاكل تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية.

4- **مصادر البيانات:**

أ- **مصادر ثانوية:** وتمثلت في مراجعة الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب- **مصادر أولية:** وتمثلت في أراء عينة الدراسة حول الموضوع محل الدراسة.

أداة جمع البيانات:

أ- **تصميم قائمة الاستقصاء:** تم تصميم قائمة الاستقصاء مرفقة بخطاب يوضح اهداف الدراسة والغرض منها، لاستطلاع الآراء حول معوقات ومشاكل تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، وقد تم مراعاة عبارات القائمة بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية والدراسات السابقة.

ب-اختبارات الصدق " الصلاحية: للتأكد من صدق وصلاحية قائمة الاستقصاء تم إجراء الاختبارات التالية:

- **صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity**

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، والتأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها القائمة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، وأبعاد الفرضيات الرئيسية للدراسة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- **الصدق الظاهري: Face validit**

لضمان صدق محتوى اداة جمع بيانات هذه الدراسة، تمت مراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل الى تصميم المسودة الاولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال المحاسبة، ومن ثَمَّ تَمَّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

رابعا- اختبار الثبات والصدق:Reliability and Validate:

للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" تم حساب معامل كرونباخ ألفا (AlphaCornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا

(AlphaCornbach) لكل محور من محاور قائمة الاستقصاء ولجميع المحاور. ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (3) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحور	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	معوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة.	X01	13	94.0
2	معوقات البيئة الداخلية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة.	X02	13	93.1
	اجمالي الفقرات		26	90.5

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 90.5%، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

- **ثبات الاستبانة**

أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة. ولمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، تم استخدام طريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية[2]، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4): يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	44.00	85.854	9.266	13
Part 2	44.07	117.190	10.825	13
Both Parts	88.07	390.214	19.754	26

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) ان معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين 0.947 وان قيمة معامل الفا كرونباخ للمجموعة الاولى 0.785 لعدد 13 فقرة ومعامل الفا كرونباخ للمجموعة الثانية 0.835 لعدد 13 فقرة.

[2]Sekaran, U. (2006) Research Methods for Business A Skill-Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.

جدول رقم (5) يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.785
		N of Items	13
	Part 2	Value	0.835
		N of Items	13
	Total N of Items		26
Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين			0.933
Spearman-Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length		0.965
	Unequal Length		0.965
Guttman Split-Half Coefficient معامل ثبات جثمان			0.959

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الاولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) نستنتج ان قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.959 وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة احصائياً.

بالنظر إلى المعاملات السابقة، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد.

وبذلك يمكن التأكيد على صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها صالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثانياً- اختبار الفروض والتحليل الإحصائي لبيانات مجتمع الدراسة الميدانية:

وبعد عملية التحكيم تم توزيع عدد (42) استمارة على الذين تم اختيارهم من مجتمع الدراسة.

جدول (1) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
42	42	100

من خلال الجدول (1) تبين أن نسبة المسترجع 100% من جميع قوائم الموزعة وهي نسبة كبيرة.

ثالثا- ترميز البيانات: تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي.

جدول (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة عالية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على **ارتفاع درجة الموافقة**. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على **انخفاض درجة الموافقة**، وإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن **درجة الموافقة متوسطة**، وبالتالي سيتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

2 – 1 – 2: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (7): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

	العدد	النسبة (%)
دبلوم متوسط	5	11.9
بكالوريوس او ما يعادله	32	76.2
ماجستير	5	11.9
الإجمالي	42	100.0

يعكس الجدول رقم (7) توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن (اقل من الثانوية، ثانوية، دكتوراه) لم تسجل أي نسبة، وان نسبة الذين يحملون درجة (بكالوريوس او ما يعادله) وصلت الى 76% تقريباً وهي أعلى نسبة.

كما يلاحظ ان ما نسبته 12% تقريباً من المشاركين في الدراسة يحملون شهادات "دبلوم او ماجستير".

2 – 1 – 3: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب الخبرة الوظيفية

يعكس الجدول رقم (8) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة الوظيفية.

جدول رقم (8): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الخبرة الوظيفية

	العدد	النسبة (%)
اقل من 3 سنوات	**5**	**11.9**
من 3 الي 6 سنوات	**5**	**11.9**
من7الي9سنوات	**14**	**33.3**
10سنوات فاكثر	**18**	**42.9**
الإجمالي	42	100.0

يلاحظ ان نسبة 33% تقريباً من المشاركين في الدراسة خبرتهم الوظيفية ضمن الفترة (من 7 الي 9 سنوات)، في حين سجلت نسبة 12% تقريباً منهم خبرتهم الوظيفية ضمن الفترة (اقل من 3 سنوات، من 3 الي 6 سنوات)، وهي اقل نسبة.

2 – 1 – 4: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الصيرفة الاسلامية:

يعكس الجدول رقم (9) توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الصيرفة الاسلامية، ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن 41% تقريباً من المشاركين في الدراسة عدد الدورات التدريبية في الصيرفة الاسلامية المتحصلين عليها ضمن الفترة (من 1 الي 3 دورات)، وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (9): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الصيرفة الإسلامية

	العدد	النسبة (%)
من 1 الي 3 دورات	**17**	**40.5**
من 4 الي 6 دورات	**10**	**23.8**
من 7 الي 9 دورات	**4**	**9.5**
لا توجد	**11**	**26.2**
الإجمالي	**42**	**100.0**

يلاحظ ان نسبة 26% تقريباً من المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا على دورات تدريبية في الصيرفة الإسلامية.

2 – 1 – 4: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب اسم المصرف

يعكس الجدول رقم (10) توزيع المشاركين في الدراسة حسب اسم المصرف، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، ان نسبة المشاركين في الدراسة من مصرف اليقين 48% وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (10): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب اسم المصرف

	العدد	النسبة (%)
اليقين	20	47.6
النوران	11	26.2
المصرف الليبي الاسلامي	11	26.2
الإجمالي	42	100.0

كما يلاحظ ان ما نسبته 26% تقريباً من المشاركين في الدراسة من مصرف النوران، وكذلك من المصرف الليبي الإسلامي.

2 – 1 – 5: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب نطاق العمل

يعكس الجدول رقم (11) توزيع المشاركين في الدراسة حسب نطاق العمل.

جدول رقم (11): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب نطاق العمل

	العدد	النسبة (%)
السوق المحلي	40	95.2
السوق الدولي	2	4.8
الإجمالي	42	100.0

يلاحظ ان اقل نسبة 95% تقريبا من المشاركين في الدراسة نطاق عملهم "السوق المحلي".

2 – 1 – 6: توزيع مفردات المشاركين في الدراسة حسب مدة العمل الحالية في المصرف

يعكس الجدول رقم (12) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مدة العمل الحالية في المصرف، ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن الفرتين (من 10 الى 14 سنة، من 15 سنة فأكثر) لم تسجل أي نسبة، وان 95.5% من المشاركين في الدراسة مدة العمل الحالية في المصرف ضمن الفترة (اقل من خمس سنوات)، وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (12): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب مدة العمل الحالية في المصرف

	العدد	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	38	90.5
من 5 الى 9 سنوات	4	9.5
الإجمالي	42	100.0

يلاحظ ان نسبة 9.5% من المشاركين في الدراسة مدة العمل الحالية في المصرف ضمن الفترة (من 5 الى 9سنوات).

سادساً– اختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة:

المحور الاول: معوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية:

تمت صياغة الفرضية البحثية التي تنص على: **وجود معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية متعلقة بالبيئة الداخلية**

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقةبمعوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية تم استخدم اختبار T للعينة الواحدة One Sample T– Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.37	1.016	2.360	0.023 *	قبول الفرضية

*** دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (13) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.37 بانحراف معياري مناظر له 1.016 وان قيمة إحصاءه الاختبار 2.360 بدلالة إحصائية 0.023 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "**وجود معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية متعلقة بالبيئة الخارجية** ".

وقد تمت دراسة فقرات محور **(معوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية)** كلاً على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (14) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (14): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	لا يقوم مصرف ليبيا المركزي بإجراءات رقابية صارمة على المعاملات المالية الاسلامية بشكل عام.	3.38	1.058	2.333	0.025 *	موافق
2	لا يسعى مصرف ليبيا المركزي إلى تركيز البحث على إيجاد قاعدة قانونية تتوافق مع الاحكام الشرعية لسير عمل المصارف الاسلامية.	3.45	1.214	2.415	0.020 *	موافق
3	لا يطبق مصرف ليبيا المركزي خطة لإدارة المصارف الاسلامية تشتمل على تخطيط وتنسيق المصارف مع بعضها.	3.24	1.358	1.136	0.262	محايد
4	عدم وجود الأسواق المالية الإسلامية على تطبيق الصيرفة الإسلامية بصورة صحيحة.	3.67	1.300	3.322	0.002 *	موافق
5	ضعف الثقافة الدينية للعملاء وأصحاب الأموال على تحقيق ودعم الصيرفة الإسلامية.	3.12	1.234	0.625	0.535	محايد
6	ضعف وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي على توعية الجمهور والمجتمع (العملاء) بالمصرفية الإسلامية	3.26	1.326	1.280	0.208	محايد
7	صعوبة تنفيذ المعاملات المالية الاسلامية بسبب التكلفة المرتفعة التي يتحملها العميل نتيجة تنفيذها.	3.21	1.353	1.026	0.311	محايد
8	نقص المعلومات حول المعاملات المالية الإسلامية يقف دون نجاح الصيرفة الاسلامية في تحقيق اهدافها.	3.90	1.635	3.586	0.001 *	موافق
9	ضعف المناهج التعليمية في مجال المحاسبة الإسلامية يقف دون تحقيق اهداف المصارف الإسلامية بصورة صحيحة.	3.60	1.289	2.993	0.005 *	موافق
10	عدم وجود معايير محاسبية ملزمة تتعلق بتطبيق المعاملات المصرفية الإسلامية.	2.93	1.488	-0.311	0.757	محايد
11	عدم وجود هيئة رقابية عليا على العمليات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية.	3.21	1.335	1.040	0.304	محايد
12	عدم إلزام المصارف بتقارير دورية حول المعاملات الإسلامية يقف دون تحقيق اهداف المصارف الإسلامية.	2.83	1.378	-0.784	0.438	محايد
13	ضعف الخبرة وحداثة التجربة لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية تقف دون تحقيق اهداف الصيرفة الإسلامية.	4.00	1.269	5.108	0.000 *	موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يوضح الجدول السابق **معوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية**، التي تم اقتراحها بناء على المتغيرات "المعوقات" التي استطاع الباحثون تجميعها من خلال خبراتهم وكذلك الدراسات السابقة، وعند اجراء التحليل الاحصائي للفقرات "المعوقات" اتضح أن المشاركين في الدراسة اتفق على 6 معوقات للبيئة الخارجية تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية من إجمالي 13 معوق اقترحها الباحثون أي بنسبة 46.2%، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها

أكبر من متوسط أداة القياس "3"، وعدد الفقرات التي لم يتم الموافقة عليها 7 بنسبة 53.8%، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أكبر من مستوى المعنوية 0.05،

– 2 – 2: معوقات البيئة الداخلية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية

تمت صياغة الفرضية البحثية التي تنص على: **وجود معوقات تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية متعلقة بالبيئة الداخلية**

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثون اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.40	1.075	2.439	0.019 *	قبول الفرضية

*** دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (15) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 3.40 بانحراف معياري مناظر له 1.075 وان قيمة إحصائية الاختبار 2.439 بدلالة إحصائية 0.019 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل "**وجود معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية متعلقة بالبيئة الداخلية**".

وقد قام الباحثون بدراسة فقرات محور **(معوقات البيئة الداخلية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية)** كلاً على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (15) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (16): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	لا يسعى المصرف لكي يصبح المؤسسة الأولى من حيث تحقيق جوانب الصيرفة الاسلامية.	2.86	1.802	-0.514	0.610	محايد
2	لا يوجد الكادر الوظيفي المتخصص ذو خبرة وعلى معرفة ووعي بالجوانب الشرعية للمعاملات المالية.	4.12	1.435	5.055	0.000 *	موافق
3	قلة خبرات موظفي المصرف بالتعليمات والإجراءات المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية.	4.19	1.330	5.803	0.000 *	موافق
4	قناعة رؤساء الادارة العليا بعدم جدية عمل المعاملات الإسلامية.	2.69	1.703	-1.178	0.246	محايد
5	ثقافة موظفي المصرف الدينية تقف دون تنفيذ خطط الصيرفة بصورة جدية.	3.81	1.401	3.745	0.001 *	موافق
6	لا يقوم المصرف بمتابعة التطورات المتعلقة بالجوانب الشرعية لعملياته.	3.98	1.278	4.950	0.000 *	موافق
7	لا يسعى مصرف للاستعانة بمتخصصين قادرين على المبادرة وطرح الأفكار الجيدة لانجاح إدارة المصارف الاسلامية.	2.83	1.652	-0.654	0.517	محايد
8	لا يقوم المصرف بمتابعة تطورات المعاملات وأسعارها لتلبية احتياجات السوق.	3.52	1.174	2.892	0.006 *	موافق
9	لا تهتم ادارة المصرف باتجاهات العملاء نحو صحة المعاملات المالية وفق الشرعية الإسلامية.	3.86	1.241	4.476	0.000 *	موافق
10	قلة تدريب الموظفين يحد من تطوير الافكار الإسلامية والابداع مما يؤثر على الصيرفة الإسلامية في تحقيق أهدافها.	3.07	1.332	0.347	0.730	محايد
11	صعوبة استيعاب الادلة الشرعية والتنظيمية لعملية تطبيق الصيرفة الإسلامية من قبل الموظفين.	3.45	1.152	2.545	0.015 *	موافق
12	لا تهتم إدارة المصرف بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.	2.86	1.586	-0.584	0.563	محايد
13	لا تهتم إدارة المصرف الإسلامي بالشهادات المهنية عند تعيين موظفيها.	3.02	1.600	0.096	0.924	محايد

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

يوضح الجدول السابق **معوقات البيئة الداخلية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية**، التي اقترحها الباحثون بناء على المتغيرات "المعوقات" التي استطاع الباحثون تجيعها من خلال خبراتهم وكذلك الدراسات السابقة، وعند اجراء التحليل الاحصائي للفقرات "المعوقات" اتضح أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على 7 معوقات للبيئة الداخلية تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية من إجمالي 13 معوق اقترحها الباحثون أي بنسبة 53.8%، حيث سجلت قيم

الدلالة الإحصائية لها أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسطات الحسابية المناظرة لها أكبر من متوسط أداة القياس "3"، وعدد الفقرات التي لم يتم الموافقة عليها 6 بنسبة 46.2%، حيث سجلت قيم الدلالة الإحصائية لها أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

ثالثاً: دراسة الفروق في اراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية يعزى للمصرف

1 – 1: دراسة الفروق في اراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة الخارجية يعزى للمصرف

لدراسة مدى وجود فروق جوهرية في دراسة الفروق في اراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة الخارجية يعزى للمصرف استخدم الباحثون أسلوب تحليل التباين الأحادي ANOVA والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار F للعينات المستقلة (ANOVA) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية المناظرة له).

جدول رقم (17): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج الاختبار الإحصائي للفرضية

المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	احصاء الاختبار	الدلالة الاحصائية
اليقين	20	3.04	1.145	2.136	0.132
النوران	11	3.61	0.791		
المصرف الليبي الاسلامي	11	3.73	0.835		

تبين النتائج المدونة بالجدول السابق نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA(F) لاختبار الفروق، حيث سجلت قيمة إحصاءه الاختبار 2.136 بدلالة إحصائية 0.132، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية في آراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة الخارجية يعزى للمصرف، أي جميع المصارف قيد الدراسة لديهم نفس معوقات البيئة الخارجية.

1 – 2: دراسة الفروق في اراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة الداخلية يعزى للمصرف.

لدراسة مدى وجود فروق جوهرية في دراسة الفروق في اراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة الداخلية يعزى للمصرف استخدم الباحثون أسلوب تحليل التباين الأحادي ANOVA والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار F للعينات المستقلة (ANOVA) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية المناظرة له).

جدول رقم (18): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج الاختبار الإحصائي للفرضية

المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	احصاء الاختبار	الدلالة الاحصائية
اليقين	20	3.29	1.178	0.819	0.448
النوران	11	3.26	1.008		
المصرف الليبي الاسلامي	11	3.76	0.947		

تبين النتائج المدونة بالجدول السابق نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA(F) لاختبار الفروق، حيث سجلت قيمة إحصاءه الاختبار 0.819 بدلالة إحصائية 0.448، وحيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية α=0.05 مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية في آراء المشاركين في الدراسة حول معوقات تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية المتعلقة بالبيئة **الداخلية** يعزى للمصرف، أي جميع المصارف قيد الدراسة لديهم نفس معوقات البيئة **الداخلية**.

خامساً – النتائج والتوصيات:

أ- **النتائج:** من خلال الدراسة الميدانية يمكن عرض نتائج البحث في المحاور التالية:

- هناك العديد من معوقات البيئة الخارجية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية تمثلت في التالي:

1- عدم وجود لجنة عليا في البلاد منفصلة ومستقلة استقلالاً تاماً ومختصة بالمعاملات المالية والشرعية ومتابعتها وتطويرها وفق المستجدات.

2- عدم وجود الأسواق المالية الإسلامية في ليبيا مما أثر على تطبيق الصيرفة الإسلامية بصورة صحيحة.

3- عدم تركيز مصرف ليبيا المركزي للبحث على إيجاد قاعدة قانونية ودليل عمل واضح وموحد يتوافق مع الاحكام الشرعية لسير عمل المصارف الإسلامية منفصلة عن المصارف الربوية.

4- ضعف الخبرة في المعاملات المصرفية الإسلامية نتيجة حداثة التجربة لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية والتي تقف دون تحقيق اهداف الصيرفة الإسلامية.

5- ضعف المناهج التعليمية في مجال المحاسبة الإسلامية ومعاملاتها مما أثر على تحقيق اهداف المصارف الإسلامية بصورة.

- هناك العديد من معوقات البيئة الداخلية التي تحول دون تطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية تمثلت في التالي:

1- ثقافة موظفي المصرف الدينية تقف دون تنفيذ خطط الصيرفة بصورة جدية.

2- عدم متابعة المصرف لتطورات المعاملات وأسعارها لتلبية احتياجات السوق بشكل مستمر.

3- عدم اهتمام ادارة المصرف باتجاهات العملاء نحو صحة المعاملات المالية وفق الشرعية الإسلامية.

ب- التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحثون بمجموعة من التوصيات تتمثل في:

1- الاستعانة بمتخصصين من الدول المطبقة للصيرفة الإسلامية قادرين على المبادرة وطرح الأفكار الجيدة لإنجاح خطة عمل المصارف الإسلامية.

2- ضرورة تحديد كيان مستقل يختص بقوانين وعمليات ومراقبة المعاملات المصرفية الإسلامية

3- ضرورة تكوين دليل عمل موحد للمصارف الإسلامية يتم تحديثه كل فترة.

4- ضرورة ربط المعاملات المالية بالمصارف بمنظومة المصرف المركزي للمتابعة والرقابة.

5- إنشاء خطة وألية عمل للمصارف الإسلامية من قبل لجنة مختصة تضم خبراء ماليين وخبراء فتوى دينية وأعضاء من المصرف المركزي لتحديد مسار عمل المعاملات المالية بشكل واضح واصدارها كقانون من قبل الجهة المخولة بإصدار القوانين المالية.

6- ضرورة إنشاء نماذج الكترونية للخدمات والمعاملات المالية المصرفية بالإنترنت حتى يتسنى للعميل التعرف على جوانب العملية المالية وابعادها والاختيار فيما بينها.

7- إنشاء مذكرة عمل واضحة بالمعاملات المالية، يتم تحديثها كلما دعت الحاجة.

8- ضرورة إلزام المصارف باتباع مذكرة العمل الواردة من اللجنة المكلفة.

9- ضرورة تطوير الأنظمة المعمول بها دورياً بما يستجد من فتاوى ومعاملات مالية حديثة.

10- ضرورة تحديد العقوبات الرادعة في القانون بشكل صريح لكل من يخالف تعليمات القوانين المعمول بها.

11- ضرورة إعداد الدورات التدريبية لموظفي المصارف سواء داخلية وخارجية للوقوف على اهم المستجدات وبيان طرق العمل المصرفي الإسلامي بشكل صحيح.

12- الاهتمام بثقافة موظفي المصرف الدينية وتوعيتهم لتنفيذ خطط الصيرفة بصورة جدية.

13- العمل على متابعة المصرف لتطورات المعاملات وأسعارها لتلبية احتياجات السوق عن طرق الدراسات والبحوث والمؤتمرات بشكل مستمر.

14- ضرورة الاهتمام باتجاهات العملاء نحو صحة المعاملات المالية وفق الشرعية الإسلامية عن طريق الاستبيان الموجه للعملاء والمتابعة من خلال فريق مختص بالعملاء واحتياجاتهم.

15- ضرورة إجراء البحوث والدراسات وورش العمل للبحث عن أهم المناهج التعليمية المساعدة على تحقيق أهداف المصارف الإسلامية.

المراجع

الرسائل العلمية:

1- العليات، احمد، 2006، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2- عياشي، 2018، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عبّاس سطيف.

المجلات الدوريات:

1- الصادق & احمد2015، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد الأول.

2- الصقع، محمد سالم والنائبة، عادل عبد السلام، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية العدد 28، زليتن 2014.

3- الطويل 2014، "المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013"، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، ع6.

4- العلجوني، 2009، المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج 22، ع2.

5- حسين، فؤاد المهدي، 2018. "متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية الى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 (دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري)"، مجلة المعرفة، جامعة بني وليد، ع9.

6- حسين، هندرين حسن، 2011، "دور المصارف الاسلامية في تطوير النشاط المصرفي"، مجلة كلية بغداد، ع8.

7- منصوري، 2008، "التحديات الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، ع9، مج1.

8- هارون واخرون، 2016، البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها".

9- محمد، سعد عبد، 2014، "العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية"، مجلة كلية بغداد، ع40.

المؤتمرات العلمية:

1- العبيدي، عادل عطية، الدرباق، أمين مرعي، (2021): بعنوان "تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، الاكاديمية الليبية، 12- 13 أكتوبر 2021.

2- تواتي، أحمد بلقاسم، (2021): بعنوان "تقييم تجربة التحول للصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية في ليبيا"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، الاكاديمية الليبية، 12- 13 أكتوبر 2021.